الأمانة السورية للتنمية تقدم استشارات قانونية في مخيم اليرموك

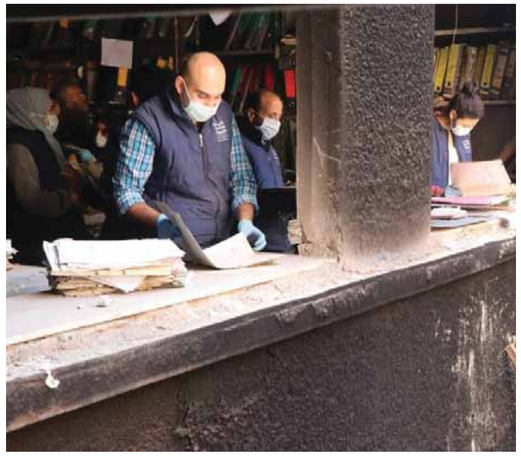

الوطن

قدم فريق الاستجابة القانونية في الأمانة السورية للتنمية خدماته لمئات المواطنين في مخيم اليرموك ممن فقدوا ثبوتياتهم العقارية بسبب الحرب، وذلك بهدف تسهيل عملية الحصول على الأوراق اللازمة لضمان حقوقهم في ملكية العقار.

وشملت الخدمات التي قدمها الفريق (وفقاً لبيان منشور على صفحة الأمانة على فيسبوك) من خلال ما يسمى «جلسات التوعية القانونية» على تعريف المستفيدين بالأوراق المطلوبة لحصر الارث، الفرق بين عقد البيع ونقل الملكية، كيفية الحصول على الوثائق العقارية، إجراءات الحصول على الوثيقة العقارية التالفة أو الضائعة، إقامة دعوى إزالة الشيوع، إقامة دعوى طرد غاصب، إضافة إلى المواضيع المتعلقة بالهلاك الكلي والجزئي للعقار.

وبلغ عدد جلسات التوعية العقارية المُقدمة من الفريق ٩١ جلسة استفاد منها ٩٤٥ شخصاً وتناولت كل الاستفسارات المتعلقة، على حين قدم الفريق ٩١٩ استشارة قانونية متوزعة بين ٤٧١ تدخلاً إدارياً و٣٦٠ تدخلاً عقارياً.

وزير العدل تدخّل لحل خلافات بين قضاة ومحامين

نقيب المحامين لـ«الوطن»: بدأنا العمل بسند التوكيل الجديد لتصحيح حالة الفوضى والتزوير

محمد منار حميجو

كشف نقيب المحامين الفراس فارس أن النقابة بدأت بالعمل بسند التوكيل الجديد الذي يتم بين المحامي والموكل اعتباراً من الأحد الماضي، مؤكداً أن السعر الجديد الذي تم رفعه للسند الجديد يتراوح ما بين ١٤ و٢٢ ألف ليرة باعتبار أنه تم وضع نموذج جديد ودقيق غير قابل للتزوير لأنه مصنع بورق يشبه ورق صناعة الشيكات والعملة وتوجد فيه علامات فارقة كما أنه يتم إصداره وفق أرقام متسلسلة لا يمكن تصويرها على ورق عادي.

وفي تصريح خاص بين فارس لـ«الوطن» أن الغاية من هذا النموذج الجديد حماية حقوق الناس وتصحيح حالة الفوضى والتزوير التي كانت تحدث وإعادة اعتبار وأهمية الوكالة لأنها أكثر وثيقة لها قدسية تصدر من النقابة.

وأوضح أن دور النقابة أن تصدر سند التوكيل بشكل سليم وصحيح وتحصينه وحفظه إضافة إلى تحميل المسؤولية لمن يعمل به، كما أن هناك جانباً يخص القضاء الضابطة العدلية لضبط عمليات التزوير في البيوع العقارية.

وفيما يتعلق بتوزيع عائدات سندات التوكيل أوضح فارس أن المحامي يتقاضى مباشرة ٥ آلاف ليرة من قيمة سند التوكيل على ضرورة فصل الدعاوى التي طال أمد التقاضي فيها وأرقام أساسها من ١ إلى ٢٠٠ وعلى القضاة إيلاء السرعة في فصلها والحرص التام على عدم إطالة أمد التقاضي وإيصال الحقوق إلى أصحابها بأقصر وقت ممكن، ومراقبة حسن تطبيق هذا التعميم من قبل المحامين العامين وإدارة التفتيش القضائي.

ورأى فارس أنه بكل تأكيد هناك دعاوى جاهزة للفصل، مشيراً إلى أهمية دور مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل والمحامين العامين في تعزيز ثقة المواطن بالقضاء، معرباً عن تفاؤله بوزير العدل بأن يكون نحو الأفضل في سرعة التقاضي.

فارس أشار إلى أن العلاقة جيدة بين النقابة ووزارة العدل وهذا أمر طبيعي لأنه من غير الطبيعي أن تكون غير ذلك، موضحاً أن أي إشكال يحدث بين قاض ومحام يتم التواصل والتفاعل مباشرة مع الوزارة.

> ٣٠ ألف محام
> ٢٠ بالمئة من النساء

وكشف فارس أن وزير العدل ساعد بحل خلافات حدثت بين محامين وقضاة فتم التدخل وانتهت بشكل ودي مباشرة، مؤكداً أن هذه المشاكل ليست كبيرة لأنه أحياناً يكون القاضي أو المحامي يمران بأجواء من العصبية نتيجة ضغوط العمل وغيرها من العوامل فتحدث أنواع من الخلافات تكون غير جوهرية.

وأكد فارس أن أغلبية القضاة أداؤهم جيد ويتعاملون باحترام مع المحامين، مشيراً إلى أن الأصل أن يكون القاضي قدوة في التعامل واللياقة.

وكشف فارس أن عدد المحامين بلغ ٣٠ ألفاً نحو ٢٠ بالمئة منهم نساء في سورية، معتبراً أنها مهنة فكرية وعلمية واجتماعية وإنسانية وهناك الكثير من المحاميات أثبتن وجودهن ونجاحهن.

تربية طرطوس تحرم العمال من اللباس الشتوي لعام ٢٠٢٠

طرطوس - هيثم يحيى محمد

فوجئ العاملون في قطاع التربية بمحافظة طرطوس منذ أيام بأن محضر فض العروض للباس العمالي في مديرية التربية اقتصر على اللباس الصيفي فقط، في الوقت الذي كان هؤلاء العمال ينتظرون اللباسين الصيفي والشتوي معاً.

وأكد رئيس نقابة عمال الطباعة في اتحاد عمال طرطوس هيثم إبراهيم لـ«الوطن» أن مكتب النقابة خاطب المديرية، فور إبلاغه نتيجة فض العروض، طالباً من مديرية تربية طرطوس الإيعاز إلى محاسبي الإدارة لتأمين الاعتماد اللازم للباس الشتوي.

وأشار إلى أن مديرية التربية لم تبلغ النقابة حتى الساعة أن اللباس الشتوي قد تم إلغاؤه.

ولفت رئيس النقابة إلى أن قيمة الاعتماد للباس العمالي كانت ٧٢ مليوناً في العام ٢٠١٩ وأنه تم تخفيض هذه القيمة عام ٢٠٢٠ إلى ٤٢ مليون من دون أي مبررات من المديرية أو الوزارة، داعياً إلى التفكير وابتداع الأفكار والمبادرات التي تعين العمال اليوم على تخطي الوضع المعيشي الصعب الذي يمرون به، لا أن نحرمهم من حقوقهم ومكاسبهم العمالية.

وضعنا هذه القضية التي تهم آلاف العمال أمام مدير تربية طرطوس علي شحود فوعدنا بتدقيق الموضوع مع المحاسبين وأمس بين لـ«الوطن» أنه تابع الموضوع مع وزير التربية مؤكداً أنه وعده بتدقيق الأمر مع مدير المحاسبة في الوزارة وإذا كان هذا حقهم فسوف ينالونه.

وأكد شحود أن الموضوع قيد المتابعة وسيتم رصد الاعتماد اللازم لشراء اللباس الشتوي خلال الفترة القادمة عن العام الماضي.

إذن ترميم موسع في اليرموك والتضامن والقدم

الجزائرلي لـ«الوطن»: عودة ٥٠٠ أسرة وتم فتح جميع الشوارع الرئيسية

محمود الصالح

كشف عضو المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق سمير جزائرلي عن تقديم ١٢٠٠ مواطن من أبناء اليرموك طلبات للعودة إلى الحي بعد العاشر من تشرين الثاني الماضي.

الجزائرلي بين في حديثه لـ«الوطن» أنه تمت الموافقة على ٥٠٠ طلب منها ممن حققوا الشروط الثلاثة وهي أحقية صاحب الطلب بالملكية والسلامة الإنشائية وموافقة الجهات المختص، لافتاً إلى وجود ٤٠٠ عائلة أخرى قد عادت قبل ذلك التاريخ وهم ليسوا ضمن من تقدموا بالطلبات المذكور عددها.

جزائرلي أشار إلى أن محافظة دمشق تعمل على توفير كل التسهيلات الممكنة لعودة المواطنين الراغبين بالعودة ممن تتوافر فيهم الشروط المحددة، والتي كانت تستهدف حماية أملاك المواطنين بحيث لا يسمح بالعودة والدخول إلى منزل إلا إذا كانت تربطه بهذا المنزل علاقة قانونية موثقة، وللمحافظة على حياة الناس من أي خطر ممكن كذلك يشترط أن يحقق البناء السلامة، لأنه من غير المعقول أن يسمح لمواطن بالعودة إلى منزل قد يسقط بعد فترة، إضافة إلى ضرورة أن توافق الجهات المختصة على العودة لصاحب الطلب.

ولفت إلى أنه ورغبة من محافظة دمشق في تشجيع عودة الناس في اليرموك فقد قرر المكتب التنفيذي إعطاء إذن ترميم موسع للمواطنين الذين تضررت منازلهم بسبب المجموعات الإرهابية، والمقصود بالترميم الموسع السماح بإعادة بعض الجدران وبعض الأعمدة، لكن بشرط أن يحقق البناء بشكل كامل السلامة الإنشائية، وهذا النوع من إذن الترميم سيقتصر على المناطق الجنوبية من المدينة وهي اليرموك والتضامن والقدم.

وأكد جزائرلي أن المحافظة بالتعاون مع اللجنة المحلية لليرموك أنهت فتح شوارع ٣٠ واليرموك وفلسطين بالكامل إضافة إلى الشوارع الفرعية وأزيلت منها الأنقاض، إضافة إلى عدد من الشوارع الفرعية، لكن مازالت هناك حاجة لتنظيف الكثير من الشوارع الفرعية والصغيرة.

جزائرلي أوضح أن هذا الأمر لن يكون ممكناً بشكل كامل ما لم ينتهي السكان من إخراج الأنقاض الموجودة في المنازل إلى الشوارع، لأن المحافظة واللجنة المحلية لا تدخل إلى المنازل لإخراج الأنقاض والأتربة منها، وعملها مقتصر على الشوارع الرئيسية منها والفرعية، ولا يمكن تعزيل شارع اليوم وفي اليوم التالي يعود الناس لرمي الأنقاض فيه.

وعن توافر الخدمات في اليرموك أكد عضو المكتب التنفيذي أن المياه والصرف الصحي متوافرة في معظم المناطق ومحطة غرب اليرموك لضخ المياه جاهزة تماماً للعمل وبالتالي لا توجد مشكلة في موضوع توافر المياه ولا شبكات الصرف الصحي، لكن العمل يجري لتوفير التيار الكهربائي وهو مكلف جداً ومع بداية هذا العام ترصد الاعتمادات من الجهات المعنية بتوفير الخدمات لمنطقة اليرموك.